

دور التنمية الإنسانية في بناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع

The Role Of Human Development in Peacebuilding within Post- conflict Societies

فاروق بلخيري باحث دكتوراه

مهدي سعداوي باحث دكتوراه

جامعة الجزائر-3

جامعة الجزائر-3

farouk.ir.ir@gmail.com

mahdi.ir.ir@gmail.com

تاريخ القبول: 2018/06/28

تاريخ المراجعة: 2018/06/27

تاريخ الإيداع: 2018/03/03

الملخص:

يعتبر مفهوم بناء السلام من المفاهيم الابتكارية التي جيء بها خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة قصد معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع تجديدها وإرساء دعائم السلام المستدام، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يستوجب تبني استراتيجيات وآليات فعالة من طرف مختلف الأطراف سواء أكانت فوق دولانية أو ضمن دولانية، ومن بين تلك الاستراتيجيات تنفيذ برامج تنموية إنسانية هدفها منع الانتكاس والعودة للنزاع وحالة الحرب.

ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين التنمية الإنسانية وبناء السلام داخل مجتمعات ما بعد النزاع وتبيان دورها في إرساء دعائم السلام المستدام.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، التنمية الإنسانية، مجتمعات ما بعد النزاع.

Abstract:

The concept of peacebuilding is one of the innovative concepts brought about, particularly in the post-cold-war era, in order to address the root causes of the conflict and prevent their recurrence and the establishment of sustainable peace. To that end, effective strategies and mechanisms are required by different parties, whether transnational or inter-State , Including the implementation of humanitarian development programs designed to prevent relapse and return to conflict and the state of war.

In this context, we will attempt to determine the nature of the relationship between human development and peace-building within post-conflict societies and to demonstrate their role in establishing sustainable peace.

Keywords : peacebuilding, human development, post-conlict societies.

مقدمة:

يعتبر الكثير من الدارسين أن السلم و الأمن من أهم المواضيع التي يجب أن تحظى بالاهتمام والدراسة لأنها مواضيع حيوية ترتبط بالمجتمع الوطني و الدولي على حد سواء ، ولقد شهدنا في فترات تاريخية مختلفة بروز آليات ووسائل تسعى إلى بناء السلام خاصة في مجتمعات ما بعد النزاع، ودائما ما تميزت هذه الآليات بالمحدودية و القصور و ذلك يرجع الى أن عملية بناء السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة في حد ذاتها ، فتوفر مختلف شروط السلام و متغيراته يحقق الاستقرار في المنطقة، و تعتبر التنمية الانسانية من أهم المتغيرات التي تؤثر في عملية بناء السلام. إن الانتشار الواسع للنزاعات الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث شهدت العديد من المناطق اضطرابات داخلية تهدد استقرار المجتمع الدولي ككل، راجع إلى أسباب إنسانية بالدرجة الأولى كانت انتشار الفقر وارتفاع نسبة البطالة وغياب أبسط متطلبات الحياة، الى جانب التهميش و انعدام المشاركة السياسية للأفراد وغيرها. والتنمية الإنسانية في أبسط معانيها ترتبط بتحسين الظروف المعيشية للأفراد و توفير حرية الاختيار و المشاركة في جميع المجالات، وهو ما يؤدي الى تحقيق الاستقرار و توفير السلام، لذلك سعت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن العلاقة بين التنمية الانسانية و عملية بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع ، وذلك من خلال الاجابة عن الإشكالية التالية :

ما طبيعة الدور الذي تلعبه مقارنة التنمية الإنسانية في تحقيق السلام المستدام في مجتمعات ما بعد

النزاع؟

وللإجابة عن هذه التساؤل تم الاعتماد على المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التنمية الإنسانية

المحور الثاني: مؤشرات التنمية الإنسانية

المحور الثالث: مفهوم بناء السلام ما بعد النزاع

المحور الرابع: التنمية الإنسانية كدعيمة لإرساء أسس السلام المستدام في مجتمعات ما بعد النزاعات: أي دور؟

المحور الأول: مفهوم التنمية الإنسانية

إنّ التطرق إلى مفهوم التنمية الانسانية يستدعي ضرورة الوقوف على مفهوم التنمية في حد ذاته هذا المصطلح الذي خاض فيه العديد من الباحثين و المفكرين و تعددت زوايا النظر و تجاذبت النقاشات حوله كأى مصطلح في العلوم الانسانية و الاجتماعية، فالتنمية قد نقصد بها الارتقاء و البناء، و تنمية الشيء ترتبط بزيادة قدراته لمواجهة الظروف المحيط و إعطاء الفاعلية و المردودية أكثر من ذي قبل .

وتعرف التنمية بأنها " عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع تكامل القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية و يولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار كما تعنى التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول الى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب." ⁽¹⁾ ، المقصود من هذا التعريف هو التشارك بين كافة القوى الداخلية من أجل الارتقاء بكل الجوانب خاصة الاقتصادية ، و الهدف من

¹ - طلعت مصطفى السروجي وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال الواقع، الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001، ص 15.

ذلك هو مواكبة التغييرات و توفير البيئة الملائمة للاستثمار ومن جهة أخرى تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها الأفراد .

ويقدم ميز ساندرو مجموعة من التعاريف حول التنمية مركزا على جوانب مختلف، فهو ينظر إلى التنمية كعملية بطيئة ينتقل فيها المجتمع من حالة إلى أخرى تتميز الأولى بالبساطة و الثانية بالتعقيد ، أما التنمية كمنهج فهي " وسيلة لتحقيق غاية " بمعنى أنها تركز على العملية النهائية للتنمية ، إلى جانب ذلك فهو يرى بأن التنمية عبارة عن برنامج تتضمن خطط مختلفة ذات هدف محدد ، كما أنه يعتبر التنمية كحركة أي السير نحو التقدم باستمرار " فتصبح نوعا من التنظيم"⁽¹⁾.

إن التنمية هي عملية حضارية شاملة تستهدف عملية التغيير الجذري للمجتمع، والذي يستوجب أن يمس جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يتعلق بالتنمية الإنسانية يعتبر الخبير الاقتصادي محبوب الحق من الأوائل في بلورة هذا مفهوم، من خلال وضعه لمجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى التنمية الإنسانية، وقد تبنت هذه المؤشرات تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990. ويعرف تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 1990 التنمية الإنسانية بأنها عملية توسيع الخيارات للناس⁽²⁾، وأن هذه الخيارات لا تقتصر فقط على العيش حياة طويلة، وصحية، وأن يحصلوا على المعارف، بل يتعداه إلى التمتع بالحريات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع، وضمان حقوق الإنسان.

ووفقا للمفهوم السابق فالإنسان يمارس خيارات متعددة اقتصادية واجتماعية، وسياسية، وثقافية. فالتنمية الإنسانية هي العملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وتركز على النتائج التي تم تعزيزها.⁽³⁾ من خلال التعاريف السابقة للتنمية الإنسانية نستنتج بأن عملية توسيع الخيارات وتعزيزها تركز على ثلاث محاور رئيسية هي:

أ- بناء القدرات الإنسانية الممكنة للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني اجتماعي راق (العيش حياة طويلة، الصحة، واكتساب المعرفة اللازمة، بالإضافة إلى التمتع بكامل الحقوق والحريات كحق التعليم والتغذية والتدريب...).

ب- توظيف هذه القدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني سواء في الإنتاج أو الإبداع، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية...

ت- يهدف مفهوم التنمية الإنسانية، بتركيزه على الخيارات، إلى الإشارة إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم. فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذها القرارات ومراقبتها وتعديلها حينما يكون ذلك ضروريا من أجل تحسين نتائجها.

كما يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن التنمية الإنسانية لها ثلاث محاور رئيسية هي:

1- وصول الفرد إلى تحقيق الحياة اللائقة، عن طريق توسيع خياراته وحرياته.

¹ - المرجع نفسه ، ص.15.

² - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، أيقونات للخدمات المطبعية، الأردن، 2002، ص 13.

³ - المرجع نفسه، ص.13.

2- تمكين الإنسان وقدرته على التغيير الإيجابي من خلال إتاحة الفرص في الاستفادة من الدخل والتعليم والتكوين بما يسمح له بتحسين ظروفه المعيشية.

3- تحقيق نوع من الإنصاف في الحريات الممنوحة للأفراد.

و من خلال ما سبق يتضح أنّ التنمية الإنسانية لا تسعى لزيادة الفرص وبناء القدرات الإنسانية فقط، وإنما لضمان التوازن المناسب بينهما من أجل تفادي الإحباط الناجم عن اختلال الاتساق بينهما.

وفي الأخير ما يمكن قوله هو أن " التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس و من قبل الناس، وتشمل "تنمية الناس" بناء القدرات الانسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، و يعني القول " التنمية من أجل الناس " أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس ، والقول "التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفاعلية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم¹.

فالتنمية الإنسانية هي عملية حضارية تستهدف ضمان أمن الإنسان وسلامته عن طريق توفير احتياجاته المادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والعيش الكريم وتوفير الخدمات الصحية اللائقة والتوزيع العادل للموارد وفق مبدأ العدالة الاجتماعية، كما تعنى بعملية تمكين الإنسان والسماح له بالمشاركة في جميع العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشكل حياته، كما ترتبط التنمية الإنسانية ببناء القدرات الإنسانية إطلاقاً من مقاربات تنمية الموارد البشرية والتعليم.

المحور الثاني: مؤشرات التنمية الإنسانية

تشير مؤشرات التنمية الإنسانية إلى الوضع العام الذي يرسم الحياة الاجتماعية داخل البلد من صحة ومعرفة والمستوى المعيشي للأفراد الى جانب حدود الفقر داخل الدولة، ومدى احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، وفي هذا المقام سنحاول التطرق الى أهم مؤشرات التنمية الإنسانية داخل الدولة، والتي تساعد في قياس مستوى التمكين للأفراد في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكننا تحديد أهم مؤشرات التنمية الإنسانية في العناصر التالية⁽²⁾:

- التمكين: يعني توسيع قدرات المواطنين و خياراتهم و توسيع مجال ممارسة حرياتهم ، سواء من حيث الحصول على التعليم، أو العمل لتجاوز الفقر و الجوع و الحرمان، إلى جانب فتح المجال أمامه للمشاركة السياسية و اتخاذ القرارات التي تمس أسلوب حياتهم .
- التعاون: الذي يشير الى معنى الاندماج و الانتماء و التضمينية كمصدر أساسي للإشباع الفردي ، فتحقيق التنمية الإنسانية ينطلق من وجود البعد التفاعلي في النسق الاجتماعي العام .
- العدالة في التوزيع: حيث يحق لكل الأفراد الحصول على العدالة في توزيع موارد الدولة، من ثروات و خدمات كحق الجميع في التعليم ، و بعبارة أخرى تكافؤ الفرص .

¹ - المرجع نفسه، ص.13..

² - زدام يوسف، " دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية مقارنة ثقافية " ، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة حسنية بن بوعلي ، الشلف ، 16-17 ديسمبر 2008 ، ص 4، أنظر : http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_10.pdf

-الاستدامة : والمقصود من هذا المؤشر هو عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة و حاجاتها و في نفس الوقت القدرة على تلبية رغبات الجيل الحالي .

-الأمان الشخصي : بمعنى تحقيق البعد الأمني للأفراد على مختلف المستويات خاصة التهديدات التي تمس الحياة الشخصية.

وهناك أيضا من يقدم تقسيما آخر لمؤشرات التنمية الإنسانية ويحصرها في مؤشرات تمس الجوانب الاجتماعية كالسكن و الصحة والتعليم، ومؤشرات ترتبط بالمجال الاقتصادي كالفقر و البطالة و النمو الاقتصادي:

أولا : المؤشرات الاجتماعية

يمكن إجمال هذه المؤشرات في:

- السكان : أو يمكن أن نطلق عليه النمو الديمغرافي و تركيبته و التي تعتبر من أهم مؤشرات التنمية الإنسانية ، فعدم التوافق بين نسبة النمو و موارد الدولة يؤدي الى خلل على عدة مستويات فهي تعمل على إعاقة تأمين السكن و الصحة و التعليم و أيضا سوء توزيع الخدمات خاصة في حالة عدم وجود توزيع معتدلة للسكان وبالتالي الضغط على مختلف المؤسسات الاجتماعية للدولة⁽¹⁾ . بمعنى أن الكثافة السكانية وطريقة التوزيع السكاني ومدى توافقها مع موارد الدولة تعتبر من أهم مؤشرات التنمية الإنسانية.

- التعليم : حيث يتناول هذا المؤشر التعليم من المراحل الأولى الى مراحل التعليم العالي ويمكن معرفة هذا المؤشر من خلال عدة عناصر أهمها : نسبة الأمية ، نسبة الالتحاق بالتعليم في سن التعليم ، المساواة بين الجنسين في التعليم ، الإنفاق على القطاع، الكفاءة الداخلية للتعليم، مستوى التوافق بين التعليم وسوق العمل⁽²⁾ .

- المعرفة : يركز مؤشر المعرفة على الأبحاث والتطوير، ومدى استخدام تقنيات الاتصال والمعلومات، وذلك يعني أننا أمام مفهوم جديد للمعرفة يعتمد على المعلومات والاتصالات وعلوم الكمبيوتر والاتصال، فالمعرفة عملية انعكاس للواقع وعرضه في الفكر الإنساني مرتبط بالممارسة العلمية التغييرية في الأنشطة المجتمعية بكل أبعادها⁽³⁾ .

- الحرية : و هو تتضمن الجانب السياسي أي كل ما يتعلق بالمشاركة السياسية و اتخاذ القرارات ، إلى جانب الحرية الاقتصادية والاجتماعية و حقوق الشفافية ، والأمن الحمائي⁽⁴⁾ .

- الصحة : و عند الحديث على هذا الجانب فالمقصود كل ما يتعلق بصحة الأفراد ، وتوفر الأدوات اللازمة من تجهيزات وأدوية و غيرها ، الى جانب عدد الولادات و الوفيات وكل ما يرتبط بالبيئة كمؤشر لقياس الصحة .

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية

هذه المؤشرات ترتبط بالبطالة والفقر والتشغيل:

¹- UNDP, **Human Development Report 1990**, Oxford University Press, New York, 1991, p8.

²- صالح وهي، قضايا عالمية معاصرة، ط1، دار الفكر، سوريا، 2001، ص 19.

³- ب رنماج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص ص 52- 55.

⁴- غازي الصوراني، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مجلة المستقبل العربي، ع 303 ، ماي 2004، ص

- البطالة : وإشارة في هذا المقال تكون نحو نسبة البطالة وتكافؤ الفرص حول الحصول على العمل، إلى جانب قدرات الدولة في فتح مناصب العمل خاصة بالنسبة لخريجي الجامعات و هذا ما يحيلنا إلى العلاقة بين الجامعة ومحيطها .

- التشغيل : أي مدى الاستفادة من القدرات البشرية واليد العاملة المتوافرة و ذلك عن طريق خلق الاستثمارات و تحقيق نسبة نمو اقتصادية تسمح باستغلال مختلف ثروات الدولة .

- الفقر : نسبة الفقر في الدولة تعتبر من مؤشرات التنمية الإنسانية ، فمدى ارتفاع نسبة الفقر أو انخفاضها تؤثر على التنمية الإنسانية ، وتتهك أبسط الحقوق الفردية ، بل وتؤدي إلى الفوضى ، وهي من أسباب الحراك الاجتماعي في الدول العربية في الآونة الأخيرة .

المحور الثالث: مفهوم بناء السلام ما بعد النزاع

يعتبر مفهوم بناء السلام من المفاهيم الحديثة والشائعة في أدبيات العلاقات الدولية بشكل عام، ودراسات السلام بشكل خاص، فقد نشأ هذا المصطلح قبل أكثر من ثلاثين سنة، وقد صاغه يوهان غالتينغ سنة 1975 م في عمله المعنون بـ "ثلاث مقاربات للسلام: حفظ السلام، صنع السلام وبناء السلام حيث حصره في ضرورة إيجاد الآليات المناسبة التي تزيل أسباب الحروب.⁽¹⁾

لكن تبلور المفهوم في إطاره المؤسسي كان مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق بطرس بطرس غالي الصادر في عام 1992 المعروف بـ "خطة للسلام"، بحث عرفه على أنه العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلام لتجنب العودة إلى حالة النزاع⁽²⁾، أي ضرورة تهيئة الظروف الملموسة وغير الملموسة لتمكين نظام نزاعي من أن يصبح نظام سلام.

تعرف كاترينا شيلينغ بناء السلام على أنه برامج مصممة لمعالجة أسباب النزاع، ومظالم الماضي وتعزيز العدالة والاستقرار على المدى الطويل. وهو عبارة عن مبادرة تقوم مختلف الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف، وحماية المدنيين قبل وهلال وبعد النزاع العنيف، ومن أجل ذلك، يستخدم بناء السلام التفاوض والوساطة لحل وتسوية النزاعات، كما يشمل هذا المفهوم بناء المؤسسات القانونية ومؤسسات حقوق الإنسان، وتحقيق العدالة.... ولكي تكون أنشطته فعالة فإنه يتطلب التحضير والتخطيط التشاركي والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة.⁽³⁾

كما يذهب البعض الآخر إلى تعريفه على أنه مجموعة من التدابير الهادفة للحدّ من مخاطر الانتكاس والارتداد للنزاع وذلك من خلال بناء القدرات الوطنية والإنسانية على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومحاولة إرساء أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة.⁽⁴⁾

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق ، ص 16.

² - Johan Galtung, "Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peacebuilding," **Peace, War and Defense: Essays in Peace Research**, Vol. II, 1976, pp 297-298.

³ - تقرير الأمين العام، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، 17/06/1992، ص 7.

⁴ - Katharina Schilling, **peacebuilding and conflict transformation**, CPS/BfdW Bafoussam, Berlin, 2012, pp 29-30.

كما يعرف بناء السلام " بأنه مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردا وجماعة وكذا السلطة، والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية ودول التي تهدف إلى لإنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، و قد تسعى هذه العمليات إلى إقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى من شأنها تدفع لتمتين عملية بناء السلام.⁽¹⁾

أما بالنسبة للهيئة الأممية فإنها ترى في بناء السلام على أنه عملية مركبة تهدف لمساعدة الدول أو الأقاليم على القيام بانتقال ناجح وسليم من حالة النزاع التي كانت عليها إلى وضعية السلم التي تطمح إليها، بالاعتماد على نشاطات وبرامج وأساليب متعددة مثل إيفاد قوات أممية لحفظ السلام وإعادة اللاجئين، تنظيم الانتخابات، نزع سلاح المحاربين وإعادة دمجهم في المجتمع.⁽²⁾

أما البنك الدولي فيعرفها بأنها تتمثل في تلك الأنشطة التي تدعم الانتقال من النزاع إلى السلام في الدول المتضررة من الحرب من خلال إعادة بناء الإطار الاقتصادي والاجتماعي والإنساني للمجتمع.⁽³⁾ يتضح من خلال ما تقدم أن مفهوم بناء السلام بكل ما يشمل من إجراءات وتدابير يشكّل أسلوبا للتغلب على إمكانية تجدد النزاعات واحتوائها عبر معالجة الأسباب الكامنة وراء اندلاعها، والتي تكمن غالبا في انعدام الفرص الاقتصادية والتفاوت الاجتماعي.⁽⁴⁾

المحور الرابع: أثر مقارنة التنمية الإنسانية في بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاعات

إن أحد أهم مؤشرات التنمية الإنسانية تحقيق الأمن الإنساني ، ففي القديم كان مفهوم الأمن يرتبط بالدولة وحماتها من الأعداء الخارجيين ، للتطور فيما بعد مفاهيم الأمن الى الارتباط بالأمن الإنساني وذلك لبروز أوضاع داخلية في فترة التسعينات من حروب أهلية و نزاعات بين الحكومه و المواطنين ، وبالتالي فإن عملية بناء السلام تستلزم تحقيق أمن الأفراد و تلبية حاجياتهم الأمنية سواء كان ذلك بالنسبة للأمن الغذائي أو الصحي أو غيرها.

من خلال التعريفات التي تم تناولها يمكن القول أن للتنمية الإنسانية المستدامة دور بالغ الأهمية في بناء السلام وذلك أن توفير متطلبات تحقيق التنمية الإنسانية يعمل على بناء السلام في منطقة معينة ، وبالتالي فإن التنمية الإنسانية وكما تم التطرق اليه تقوم على عدة عناصر و مكونات أهمها : جانب سياسي يتعلق بالديمقراطية، الحكم الراشد وجانب يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الى جانب ، وفي هذا المقام سنحاول التطرق الى هذه المفاهيم باعتبارها أسس التنمية الإنسانية وكيف تعمل على بناء سلام مستدام في منطقة ما.

1- Report of International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding, Peacebuilding and State building: Priorities and Challenges a Synthesis of Findings from Seven Multi-Stakeholder Consultations, OECD, 2010, p21.

2- Stakeholder Consultations, "The Organisation for Economic Co-operation and Development," OECD research, April, 9-10th, 2010, p 21.

3- محمد أحمد عبد الغفار، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 22.

4- Michael Barnett et al., "Peacebuilding: What Is in a Name?," **Global Governance**, N.13, 2007, pp 38-41.

أولا- في المجال السياسي:

يعتبر العامل السياسي ركنا أساسيا لتحقيق السلام ، فإقامة دولة القانون هي غاية كل مجتمع باعتباره يعكس مجتمعا متحضرا وراقيا، و هذا الركن يستلزم تحقيق مجموعة من المطالب أهمها تبني الديمقراطية ودمقرطة مختلف

مؤسسات الدولة ، أيضا فإن تحقيق الحكم الراشد يساهم بدرجة أو بأخرى في بناء سلام مستدام في المنطقة¹ وتمثل العدالة القويمة أحد الأجهزة المهمة الداعمة لبناء السلام من خلال دعم التوازنات الاجتماعية و تحقيق التكافؤ بين مختلف الأفراد و المؤسسات⁽²⁾ ، فتقوية العدالة خاصة الاجتماعية تعمل على دعم مقومات السلام كالقضاء على التفاوت و تحقيق المراقبة القضائية تعمل على إنهاء شروط النزاع وبالتالي تحقيق الاستقرار في الدولة .

إن المقاربة الديمقراطية كمؤشر أساسي للتنمية الانسانية و دورها في بناء السلام ، تتمحور باختصار في تهيئة ظروف داخلية للأفراد و المؤسسات من أجل ممارسة نشاطاتهم في ظل أجواء من النزاهة وسيادة للشعب على اعتباره مصدر السلطات واستمرارها إلى جانب تحقيق مبدأ المواطنة والمساواة السياسية و القانونية بين الأفراد بغض النظر عن دياناتهم و انتماءاتهم العرقية و غيرها ، وما يترتب عن ذلك من مبدأ ضمان حرية التعبير و التنظيم و مبدأ سيطرة أحكام القانون وشمول القضاء ، ومبدأ الفصل بين السلطات و تحقيق الانتخابات الحرة و النزهاء⁽³⁾.

أما بالنسبة للحكم الراشد فيقصد به في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: " هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم."⁽⁴⁾

يرتبط الحكم الراشد بدرجة كبيرة بالمؤسسات و الآليات التي من خلالها تتم إدارة العلاقة بين المواطن و الحكومة من جهة ، وتلبية الدولة لحاجات الصالح العام من جهة أخرى ، وبالتالي فإن الحكم الراشد يتضمن عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدتهم واستبدالهم ، قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسة السلمية بفاعلية ، أيضا احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها⁽⁵⁾ ، هذا الخصائص توفر سبل السلام في المنطقة ، فحرية اختيار الحكام و استبدالهم و أيضا إدارة الموارد

¹ ساناماراجي و جودي البشرى ، " إطار عمل مفاهيم : الأمن ، السلام ، المحاسبة "المسؤولية" ، الحقوق، " ص9. انظر:

<http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/IDocByUnid/24188F8D4A63A3088525700500710278?OpenDocument>

² جورج سعد، دولة القانون مفاهيم أولية، ط.1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000، ص 6.

³ فاروق إعيادن، الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2012/2013، ص 32.

⁴ برهان غليون و آخرون ، الديمقراطية و الأحزاب في الدول العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص ص 12-13.

⁵ محمود أبو العينين ، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2004/2005، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2006، ص 85.

البشرية بطرق تحقق العدالة الاجتماعية إلى جانب فسخ المجال للنشاط الفردي و المؤسساتي تعمل على دعم الاستقرار و زيادة الثقة بين الحاكم و المحكوم ، إلى جانب توفير كل متطلبات الحرية ، وهذا كفيل بدعم عملية بناء السلام . و تعتبر " المشاركة و بناء المؤسسات على أنهما عاملين أساسيين في الحيلولة دون الانزلاق إلى نزاع عنيف و إنتاج دول و مجتمعات أكثر مرونة . و الاستبعاد هو أحد العوامل التي تطلق شرارة الانزلاق إلى النزاع . و كل الحالات تقريبا التي تفادت هه الانزلاق هي التي حققت تسويات شاملة. " (1)

ثانيا : في المجال الاجتماعي و الاقتصادي

إن أثر البعد الاجتماعي و الاقتصادي للتنمية الإنسانية يظهر من خلال توفير الفرص لممارسة الانسان لحقوقه الاجتماعية و السياسية و تأمين العدل الاجتماعي و تكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الانسانية. (2) و توفير حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الانتاج و تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي. (3)

وإنّ البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الإنسانية يكملان بعضهما البعض فتحقيق الرفاه الاقتصادي يعمل على دعم المتطلبات الاجتماعية كتجاوز الفقر مثلا و إعطاء الحقوق الاجتماعية للأفراد . ويمكن تحديد الأهداف التالية المرتبطة بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية الانسانية و التي يعمل تحقيق أغلبها على إقرار السلام في منطقة معينة: (4)

- 1- الحفاظ على المستوى الغذائي للأفراد من خلال تجاوز الفقر و مكافحة المجاعة و تحقيق معايير الصحة العالمية.
 - 2- الحفاظ على الأمن الصحي للأفراد و توفير مختلف المتطلبات المادية كالأجهزة و الأدوية للقضاء على الأمراض و الأوبئة.
 - 3- توفير السكن و متطلباته و هو ما يعمل على استقرار الأسرة و تحسين البيئة المحيطة بهم .
 - 4- إلى جانب الأهداف السابقة ، يجب الاهتمام بقطاع التربية و توفير الميزانية الملائمة للنهوض بهذا القطاع على اعتبار أنه عامل إيجابي يزيد من ثقافة الأمة و يحتفظ على هويتها و يزيد من التماسك الاجتماعي الداخلي ، و يوفر قدرات كبيرة لتجاوز الخلافة بطرق سلمية .
- هذه الأهداف مجتمعة تعمل على تلبية متطلبات السلام في المنطقة، وتؤدي الى الحفاظ على الاستقرار الداخلي و حل الخلافات بطرق سلمية ما يزيد من تماسك الشعوب و الأفراد فيما بينهم و يحقق الاندماج و الثقة في المؤسسات الوطنية من جهة كما يعمل على زيادة الشعور بالوحدة الوطنية و يقلص النزعة الداخلية للأفراد للنزاع نتيجة توفر مختلف متطلبات التنمية الإنسانية . وهو ما يحقق الوحدة و يتجاوز النزاع .

¹ - A. de Raulin, "le processus de démocratisation en Afrique et au Niger," R.J.P.I.C, N.57, 1997, pp 188-201.

² - تقرير الأمين العام، بناء السلام في أعقاب النزاع ، الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، 8 أكتوبر 2012، ص 3.

³ - طلعت مصطفى السروجي وآخرون ، مرجع سابق، ص 22.

⁴ - المرجع نفسه، ص 21.

وعند الحديث عن البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية الإنسانية فإن التقدم في هذين المجالين يعطي دفعة قوية نحو بناء السلام في المنطقة، وعلى اعتبار أن التطور الاقتصادي والاجتماعي من شروط الاستقرار في المنطقة فإن الغياب لهذا التطور يؤدي إلى غياب السلام، ونستشهد في هذا المقام بالحراك الاجتماعي أو كما يسمى "بالثورات العربية" التي حدثت في الدول العربية بداية من عام 2011 نتيجة غياب أدنى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكان للفقر والبطالة سمة بارزة في هذه المجتمعات أدت فيما بعد إلى تأجيج النزاع الداخلي وبداية الفوضى وانتشارها، وقد أجمع معظم المحللون أن التراجع الكبير للمستويات المعيشية وغياب المرافق الضرورية من صحة وتعليم وسكن ومناصب للشغل أدى إلى قيام هذا النزاع، ومنه يمكن القول أن عملية بناء السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجدول التالي أهم مؤشرات السلام في منطقة معينة، وهو يبين كيف تساعد متطلبات التنمية الإنسانية على بناء السلام:

الجدول رقم (1): متطلبات تحقيق السلام الدائم وفق مؤشرات التنمية الإنسانية

| مؤشرات محددة | نوع مؤشر السلام |
|--|------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> ➤ انخفاض معدل الوفيات ➤ اصابات قليلة بسبب الأسلحة ➤ ارتفاع مستوى الغذاء ➤ رفض اعمال العنف ➤ المشاركة في امور المجتمع | الصحة الجسدية والنفسية |
| <ul style="list-style-type: none"> ➤ ادارة بين افراد المجتمع لموارد البيئة ➤ مشاركة بين افراد المجتمع للموارد الطبيعية ➤ نماذج طبيعية للزراعة وتربية الماشية | بيئية |
| <ul style="list-style-type: none"> ➤ رفض استخدام العنف ➤ حرية الاجتماع للناس ➤ اقامة هياكل للسلام في المجتمع | الأمن |
| <ul style="list-style-type: none"> ➤ حرية الفكر والاعتقاد، والديانة، والكلام، والاعلام ➤ أنواع متنوعة ومرتفعة المستوى من التفاعل الاجتماعي ➤ التزاوج | اجتماعية |
| <ul style="list-style-type: none"> ➤ احزاب سياسية تجمع فئات اجتماعية مختلفة ➤ انتخابات عادلة وحررة ➤ حرية الحركة | سياسية |
| <ul style="list-style-type: none"> ➤ التقدم في التعامل مع الشكاوى الاقتصادية ➤ انخفاض مستويات الفقر والبطالة. | اقتصادية |

المصدر: Simon Fisher and others, WorkingwithConflict: skills and strategies for action (2000). RTC/Zed Books, p 100.

خاتمة:

باعتبار السلام هدفا حضاريا تتوق إليه مجتمعات ما بعد النزاع، فإن الهواجس الدولية كانت ولا زالت تتمحور حول كيفية الحفاظ عليه، فالتحدي الذي تواجهه مجتمعات ما بعد النزاع هو صعوبة إرساس أسس السلام المستدام. أمام هذا الواقع تبرز التنمية الإنسانية بمدلولاتها المتنوعة لتشكل الأساس للسلام، فغيابها يزيد من حدة التوتر، لذلك فهي تتكامل وتتفاعل مع عمليات بناء السلام ما بعد النزاع الذي يعنى بمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاعات ومحاولة دعم الهياكل التي تساعد على تقوية وتعزيز السلام الدائم ومنع تجدد والانتكاس لحالة النزاع السابقة. وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن أن نستخلصه من خلال مما سبق:

- توفير الحاجيات الإنسانية وكامل الحقوق بمختلف جوانبها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والثقافية تشكل قاعدة للإنسان وأحقيته للتمتع بحياة كريمة.
- عملية التنمية الإنسانية في مجتمعات ما بعد النزاع تمكن من إقامة هياكل وسياسات تقضي على مظاهر التفاوت الاجتماعي، وتضع إطارا لعملية التمكين.
- رفع مستوى الوعي الإنساني بقيمة حقوق الإنسان وضرورة الحفاظ عليها.
- تحقيق أهداف بعيدة المدى من جانب تمكين المرأة، والقضاء على الفقر والجوع، المساواة بين الجنسين.
- إن جهود التنمية الإنسانية وبناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع تساعد على استعادة سلطة الدولة وبناء إدارة رشيدة تعتمد مبدأ الشفافية، والمساءلة في عملها لتحقيق الرقي الاجتماعي وتحسين الظروف المعيشية عبر تعميم ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز التماسك الاجتماعي ودعم البدائل غير العنيفة للنزاع في هذه المجتمعات.

قائمة المراجع

1- باللغة العربية:

أ. الكتب:

- 1- أبو العينين محمود، التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2004/2005، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2006.
- 2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، أيقونات للخدمات المطبعية، الأردن، 2002.
- 3- السروجي طلعت مصطفى وآخرون، التنمية الاجتماعية المثال الواقع، الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، 2001.
- 4- سعد جورج، دولة القانون مفاهيم أولية، ط.1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000.
- 5- عبد الغفار محمد أحمد ، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 6- غليون برهان و آخرون ، الديمقراطية و الأحزاب في الدول العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، ط.2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- 7- وهيبي صالح ، قضايا عالمية معاصرة، ط.1، دار الفكر، سوريا، 2001.

ب. الأطروحات:

- 1- إعيادن فاروق، الأمم المتحدة وبناء السلام في إفريقيا، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، (2013/2012)،
- 2- سعدي هارون، بناء السلام في إفريقيا عن طريق المنظمات الدولية الحكومية، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2010/2011.

ج. المقالات:

- 1- غازي الصوراني، "تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مجلة المستقبل العربي، ع 303 ، ماي 2004.

د. تقارير:

- 1- تقرير الأمين العام، الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام، الجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، 17/06/1992.
- 2- تقرير الأمين العام، بناء السلام في أعقاب النزاع ، الجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، 8 أكتوبر 2012.

هـ. ملتقيات:

- 1- زدام يوسف، " دور المجتمع المدني في التنمية الانسانية مقارنة ثقافية " ، ملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع و تحديات، جامعة حسية بن بوعلي ، الشلف ، 16-17 ديسمبر 2008. أنظر:

http://www.univ-chlef.dz/uabc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_10.pdf

و. مواقع الكترونية:

1- سانامنا راجي و جودي البشرى ، " إطار عمل مفاهيم : الأمن ، السلام ، المحاسبة "المسؤولية" ، الحقوق، " انظر:

<http://www.albankaldawli.org/MNA/ArabicWeb.nsf/DocByUnid/24188F8D4A63A3088525700500710278?Opendocument>

2- باللغة الأجنبية:

A. Books :

- 1- Katharina Schilling, peacebuilding and conflict transformation, CPS/BfdW Bafoussam, Berlin, 2012.
- 2- UNDP, Human Development Report 1990, Oxford University Press, New York, 1991.

B. Revues :

- 1- Johan Galtung, "Three Approaches to Peace: Peacekeeping, Peacemaking, and Peacebuilding," Peace, War and Defense: Essays in Peace Research, Vol. II, 1976.
- 2- Michael Barnett et al., "Peacebuilding: What Is in a Name?," Global Governance, N.13, 2007.
- A. de Raulin, "le processus de démocratisation en Afrique et au Niger," R.J.P.I.C, N.57, 1997.
- 3- Stakeholder Consultations," The Organisation for Economic Co-operation and Development, April, 9-10th, 2010.

C. Reports :

- 1- Report of International Dialogue on Peacebuilding and Statebuilding, Peacebuilding and State building: Priorities and Challenges a Synthesis of Findings from Seven Multi-Stakeholder Consultations, OECD, 2010.